مقدمة عامة

يشهد العالم المعاصر تغيرات عميقة الجذور ، فقد بدأ النظام العالمي يدخل مرحلة جديدة من تاريخه ، ونعني علي وجه التحديد نهاية عصر الحرب الباردة وزوال النظام الثنائي وبداية نظام عالمي جديد تسيطر عليه السوق الرأسمالية سيطرة من خلال آليات متعددة مثل المؤسسات المالية والدولية ، واختزال دور الدولة في مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال إطلاق قوي السوق وتطور شبكات الاتصال والمعلومات . ومن الطبيعي أن يتأثر المجتمع المصري بكل هذه التحولات العالمية الكبري ، فقد شهد هو الآخر تغيرات جوهرية في نظمه الاقتصادية والسياسية . تحول من النظام السياسي المركزي إلي النظام التعددي الديمقراطي ، وتحول النظام الاقتصادي القائم علي سيطرة الدولة إلي فتح الباب أمام القطاع الخاص ، وتدعيم موجات الخصخصة التي هدفت إلي انسحاب الدولة من عديد من المجالات الإنتاجية وتصفية القطاع العام[1].

وفي السنوات القليلة الماضية ، أدي تصاعد الاهتمام العالمي بقضايا المرأة ومنظمات المجتمع المدني إلي حصولها علي نصيب كبير من الاهتمام الفعلي للمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة بحيث أصبحتا عنصرين أساسيين في كل المؤتمرات الدولية ، حتى تلك التي لا تعني بقضايا المرأة بشكل مباشر ، فلم تخل أية وثيقة من وثائق هذه المؤتمرات من التأكيد علي حقوق المرأة في المجال المعني[2].

ولقد حظيت المرأة عالمياً باهتمام غير مسبوق خلال النصف الثاني من القرن الماضي. فمنذ بداية السبعينات بدأ الاهتمام عالمياً بقضايا المرأة حين أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1975 عاماً دولياً للمرأة . وبالإضافة إلي ذلك فقد أعلنت الجمعية العامة العقد 1976 إلي 1985 عقداً دولياً للمرأة , وفي نيروبي عقد المؤتمر الدولي لاقتراح استراتيجيات النهوض بالمرأة " . واستكمالاً لهذا الاتجاه ، فقد نص المؤتمر الدولي العالمي لحقوق المرأة (فينا 1993) علي ضرورة تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق. وقد توج هذا الاهتمام بالمؤتمر العالمي للمرأة الذي عقد في بكين عام 1995 ، وكذلك اتفاقية " القضاء علي جميع أشكال

(1) عزة أحمد عبد المجيد صيام ، المرأة والمجتمع المدني في مصر دراسة سوسيولوجية تحليلية لأدوار المرأة في الجمعيات الأهلية بمدينة القاهرة ، في : (مجلة بحوث الشرق الأوسط ، العدد التاسع عشر ، مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس ، 2006 ، ص 35) .

(2) سماء سليمان ، المرأة في مجلس دول التعاون الخليجي ، في : (مجلة شؤون خليجية ، المجلد السادس ، العدد 39 ، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ، خريف 2004، ص 86) .

التمييز ضد المرأة " الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 ديسمبر 1979 . وقد وافق علي الالتزام بأحكام هذه الاتفاقية 93 دولة منها أربع دول عربية هي تونس ، العراق ، مصر ، واليمن[1].

ومع بزوغ تسعينات القرن الماضي شهد المجتمع المدني تطوراً ملحوظاً ، حيث ظهر هذا القطاع كفاعل رئيسي في عملية التنمية في مختلف دول العالم ، وشريكاً بارزاً للمؤسسات الحكومية والرسمية (المحلية منها والدولية) في عمليات المساعدة الإنمائية ومواجهة الفقر والبطالة . وتوسع دوره من مجرد منظمات تركز علي المنظور الرعائي النمطي إلي المنظور التنموي الفاعل الساعي إلي توفير مساحة أكبر من الحرية والممارسة الديمقراطية والمشاركة في صنع الأحداث واتخاذ القرارات علي مختلف الأصعدة ، وتحسين إدارة الحكم عبر تعزيز المساءلة والشفافية في النظام السياسي ، وحماية الحقوق ، والتوفيق بين المصالح ، وإيصال الخدمات الاجتماعية بل وامتد تأثير هذه المنظمات في تشكيل وتوجيه السياسات العامة العالمية تجاه العديد من القضايا مثل حقوق الإنسان وحماية البيئة العالمية ...إلخ . وبشكل بدا معه هذا القطاع أحد أبرز الفاعلين علي الساحة الدولية[2].

وتلي ذلك تعاظم دور المجتمع المدني – وخاصة مع بداية القرن الواحد والعشرين – في المشاركة الحكومية في إنجاز العديد من الأهداف في المجتمع ، وفي تحمل المسئولية مع الدولة في إشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات ، بل وفي صنع القرارات . بل أن كثيراً من الحكومات أدركت أهمية دور المجتمع المدني – بعد أن كانت تتصارع معه أحياناً أو تتخذ موقف الند معه أحياناً أخري أو تضع له العراقيل في مواقف ثالثة – وأصبحت تشجعه وتدعمه بل وتكلفه أحياناً بتنفيذ بعض المشروعات والبرامج الحكومية في خطة الدولة[3].

ويتخذ المجتمع المدني أشكالاً مختلفة ، ولكن يمكن النظر إليه علي أنه مجموعة كبيرة من العلاقات والمنظمات والمؤسسات ، التي تضم أفراداً ذوي اهتمامات متماثلة ، كما يضم جماعات ذات عضوية طوعية (القطاع الخاص وعلاقاته ، التعاونيات ، النقابات ، المؤسسات الصغيرة ، الجماعات النسائية ، مجموعة الموظفين وهيئات الاختصاصيين ، المجموعات

(1) عادل محمد زايد ، العوامل البيئية وأثرها علي المرأة العربية وتميزها ، في : (ملتقي الدور الإداري والتنموي للمرأة في الوطن العربي ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 2006 ، ص 57) .

(2) عمر الحسن ، المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي ، في : (شؤون خليجية ، المجلد السابع، العدد 42 ، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ، صيف 2005 ، ص 22) .

(3) مدحت أبو النصر ، إدارة الجمعيات الأهلية في مجال رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة ، الطبعة الأولي ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2004 ، ص 53 ، 54 .

الاستشارية والتخطيطية ، الاتحادات التجارية ، المنظمات الخيرية ، الهيئات الدينية ، الأحزاب السياسية ، العشائر والنظم العائلية ، جماعات الضغط ، الحركات الاجتماعية ، الاتحادات المهنية ...) وباختصار جميع الطرق التي يتجمع بها الأفراد للتعبير عن آرائهم وبلوغ غاياتهم من دون المرور بأجهزة الدولة . فالمجتمع المدني هو منبع المنظمات التي تجمع الأفراد معاً لتحقيق هدف موحد يوفر لهم الآليات ، لذلك فمؤسساته تلعب دوراً رئيسياً في توفير الخدمات التي عجز السوق والدولة معاً عن توفرها[1].

وإذا نظرنا للمجتمع المدني من ناحية المفهوم ، فينطوي مفهوم " المجتمع المدني " في الفكر والممارسة علي تنظيم الأفراد لأنفسهم للمشاركة في حل مشكلاتهم ، والتعبير عن آرائهم ومبادئهم ومعتقداتهم ، والدفاع عن مصالحهم في مواجهة الآخرين بشكل سلمي . وتعني "المدنية" التي ينشق منها لفظ مدني الأسلوب المتحضر في التعامل والتسامح مع الآخر الذي يعيش في نفس الموطن أو الوطن والإقرار له بنفس الحقوق ، مادام هذا الآخر بدوره يفعل ذلك بشكل سلمي[2].

ومن وجهة نظر أخري ، فإن المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات التطوعية التي تنشأ إرادياً لتملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أعضائها ، أو فئات مهمشة في المجتمع ، أو المجتمع ككل فيما يعرف بالمنفعة الجماعية(Collective benefit) وهي في ذلك تلتزم بقيم التراضي والتسامح وقبول الآخر ، والإدارة السلمية للاختلافات[3].

ومن خلال ذلك يظهر أن هناك توافق علي ثلاثة أركان للمجتمع المدني تتمثل في :

الركن الأول : الفعل الإرادي الحر ، فالفرد يستطيع أن يختار العضوية في مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني ، بينما هو لا يختار أسرته مثلاً .

الركن الثاني : التنظيم الاجتماعي ، فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات كل تنظيم فيها يضم أفراداً أو أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون إليه فيما بعد ، وقد تتغير شروط العضوية وحقوقها

---

(1) حسن لطيف كاظم الزبيدي ، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث ، الطبعة الأولي، دار الكتاب العربي ، الإمارات العربية المتحدة ، 2002 ، ص 323 ، 324 .

(2) علي الصاوي ، المنظمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ، في : (شؤون عربية، العدد 75 ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، سبتمبر 1993 ، ص 105) .

(3) أماني قنديل ، المجتمع المدني والدولة في مصر ق 19 إلي عام 2005 ، الطبعة الأولي ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، القاهرة ، 2006 ، ص 16 ، 17 .

وواجباتها فيما بعد ولكن يبقي هناك تنظيم وهو التنظيم الرسمي أو شبه الرسمي هو الذي يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموماً .

الركن الثالث : ركن أخلاقي سلوكي ينطوي علي قبول التنوع والاختلاف ، ويقبل فكرة الدفاع عن أهداف ومصالح ، وبتعد عن التنافس والصراع ، ويحل محله التعاون والاحترام والإدارة السلمية للخلافات . وهذا الركن هو جوهر الثقافة المدنية ، الذي ينطلق من احترام حقوق الإنسان والديمقراطية[1].

ولكي تنشط منظمات المجتمع المدني لابد من توفير هيكل تشريعي وتنظيمي يؤمن انتشار الجمعيات الأهلية وعملها بنشاط . بالإضافة إلي حوافز ضريبية تساعد المؤسسات المانحة للتمويل علي تقديم الأموال إلي منظمات المجتمع المدني . وإنشاء آليات تسمح بالمشاركة في اتخاذ القرارات وتنفيذها . وأخيراً الدعم المالي من الدولة وأصحاب رؤوس الأموال وخصوصاً في المراحل الأولي من الانطلاق[2].

وبهذا يصبح تطور المجتمع المدني وفاعليته مرهون بتوافر مجموعة من العوامل تتمثل في توافر بيئة أساسية تشكل المجتمع المدني (مكونات المجتمع المدني أو تنظيمات طوعية إرادية) . ومجموعة من القيم والأعراف تستند إلي قبول الآخر وقبول التنوع والتسامح والتراضي وإدارة الحوار والاختلاف سلمياً ويعكسها ما يمكن أن نطلق عليه الثقافة المدنية . وأخيراً مناخ مهيأ يوفر متطلبات أساسية من أهمها مرجعية قانونية مقبولة من المجتمع المدني والدولة معاً[3].

وفي الآونة الأخيرة انتشرت الدعوة إلي تفعيل دور المنظمات الأهلية كجزء من الاهتمام بنمو المجتمع المدني وتأثراً بتصاعد الدعوة إلي الممارسة الديمقراطية التي تعتبر مكوناً أساسياً من مكونات التنمية الشاملة المعتمدة علي البشر . وفي هذا الإطار أصبح العمل الأهلي حقلاً خصباً لأنشطة اجتماعية واقتصادية وثقافية وأصبحت المنظمات الأهلية أحد أهم وسائط تجسير الفجوة بين المجتمع والدولة من ناحية ، وبين الفرد والحياة العامة من ناحية أخري ، مما يسهم

(1) علي عبد الصادق ، مفهوم المجتمع المدني قراءة أولية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2007 ، ص 62 .

(2) سماء سليمان ، المرأة في مجلس دول التعاون الخليجي ، مرجع سابق ، ص 325 ، 326 .

(3) علي عبد الصادق ، مفهوم المجتمع المدني قراءة أولية ، مرجع سابق ، ص 66 .

ايجابياً في مواجهة السلبية التي تعوق انتشار ثقافة المشاركة ، وإقامة أسس المجتمع الديمقراطي[1].

ويقصد بتوسيع وتفعيل ثقافة المشاركة المجتمعية صياغة أطر تنظيمية وقانونية لتفعيل مشاركة المرأة ، فضلاً عن مختلف فئات المجتمع في الأنشطة الإنتاجية أو التوزيعية أو الترويحية . ويستهدف الفكر الجديد زيادة عدد الفاعلين الاقتصاديين أي المنتجين للدخل المحلي في كافة قطاعات المجتمع . فهو يهدف إلي التوسع في مناطق المبادرة الخاصة والعمل الحر . وقد قامت الحكومة بإجراءات عديدة في هذا المجال حيث تسهم قوي المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والصندوق الاجتماعي بشكل واسع في إعادة تأهيل القوي المجتمعية المختلفة نحو هذا المنطق . وهذا يؤدي إلي إعادة تنشيط المجتمع وقوته الحية في المساهمة في تعظيم الدخل القومي ، وخاصة المحلي منه[2]. ولتفعيل دور المشاركة المجتمعية في التنمية من خلال مؤسسات المجتمع المدني يجب إعادة النظر في برامج الحد من الفقر وتخفيف ويلاته من ناحية ، وإدماج المرأة في التنمية بأساليب غير تقليدية من ناحية أخري[3].

ولقد صاحب الاهتمام بالجمعيات الأهلية دورها في تحقيق إستراتيجية التنمية المستديمة . فإخفاق مشروعات التنمية التي تبنتها أغلب الدول النامية واضطلعت بها الحكومات قد أدي إلي البحث عن بديل يكون أكثر التزاماً ، ومرونة ، وكفاءة للعمل التنموي ، وقد تمثل هذا البديل في المنظمات التطوعية الخاصة التي بدت لبعض الكتاب ، ومؤسسات التمويل الدولية قادرة علي أن تلعب دور العامل الحافز Catalyst في إطار عملية التنمية ، وهي أيضاً قادرة – وفقاً لهذه الآراء – علي أن تحقق مشاركة اكبر من جانب السكان . وأخيراً فهي تستطيع التعامل مع الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي . وقد عبر عن هذه الرؤية David Karten حين تناول العلاقة بين المنظمات التطوعية الخاصة وعملية التنمية من خلال طرح ثلاث مراحل للنمو :

---

(1) سناء بدوي سيد ، دور الجمعيات الأهلية في الحد من مشكلة بطالة المرأة ، في : (مجلة كلية التربية ، المجلد الحادي عشر ، العدد الثالث ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، 2005 ، ص 253) .

(2) جهاد عودة ، معالم الصراع المدني في مطلع القرن الواحد والعشرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2009 ، ص 193 ، 194 .

(3) إقبال الأمير السمالوطي ، تفعيل المشاركة في التنمية الشاملة بالمجتمع المصري ، في : (علم الاجتماع والرعاية الاجتماعية ، الطبعة الأولي ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة، 2002 ، ص 300) .

المرحلـة الأولـي : ظهر فيها الجيل الأول من هذه المنظمات والذي اعتمد علي فكرة تقديم مساعدات تقليدية للفقراء .

المرحلة الثانية : ظهر فيها الجيل الثاني من المنظمات التطوعية التي تهدف إلي تقوية اعتماد الشرائح الفقيرة علي نفسها من خلال إكسابهم مهارات جديدة (تأهيل – تدريب – توفير فرص عمل) .

المرحلـة الثالثـة : أفرزت جيلاً ثالثاً من المنظمات يعتمد علي اقترابات أكثر استمرارية ودواماً وتشهد هذه المرحلة نضجاً أكبر من جانب هذه المنظمات حيث تبدأ في التأثير علي مخرجات السياسة العامة وطرح نماذج للعمل التنموي ، قادرة علي التأثير في البيئة الاجتماعية والثقافية[1].

وبصورة أكثر وضوحاً فقد عرفت المنظمات غير الحكومية أجيالاً أربعة وهي :

1. جيل المنظمات الرعائية والخدمية .
2. جيل المنظمات الهادفة إلي تحقيق توجهات التنمية المستدامة .
3. جيل المنظمات الهادفة إلي تحقيق وتعزيز حقوق الإنسان ودفع عملية التغير الهيكلي .
4. جيل المنظمات التي تسعي إلي تعزيز الحراك الاجتماعي وتعزيز قيمة رأس المال الاجتماعي عبر الحدود الجغرافية[2].

وتحتل قضية مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساهمتها في مختلف نشاطات المجتمع مكانة مهمة في اهتمامات الحياة المعاصرة ، وقد اكتسبت هذه القضية أهمية خاصة في الوطن العربي مع تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وانعكاسات الأنماط الحياتية الجديدة التي نشأت عنها أوضاع المرأة العربية ودورها في المجالات المختلفة . فقضية مشاركة المرأة في الأساس مرتبطة بقضية التقدم الاجتماعي ، فكلما تقدم المجتمع ونما

(1) سناء بدوي سيد ، دور الجمعيات الأهلية في الحد من مشكلة بطالة المرأة ، مرجع سابق ، ص 265 ، 266 .

(2) أماني قنديل ، الموسوعة العربية للمجتمع المدني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2008 ، ص 73 .

حضارياً ، كلما كانت فرصة المرأة أوسع في المشاركة في الحياة العامة من حيث التمتع بحقوقها والقيام بالتزاماتها[1].

وكما هو واضح لنا جميعاً استطاعت المرأة أن تدخل العديد من مجالات العمل في كافة الميادين . فها هي المرأة تعمل في مجالات اقتصادية عديدة منها التعليم والصحة والسياحة والإعلام والعمل الحكومي . ليس هذا فحسب ، فقد عملت المرأة أيضاً في مجالات المنظمات الأهلية والمنظمات التطوعية مثل مجال شئون المرأة ورعاية الأسرة والطفولة والمؤسسات الخيرية وأثبتت فيها نجاحاً ملموساً ، بالإضافة إلي ما سبق فقد بدأت المرأة في ممارسة أعمال الريادة والمشروعات الصغيرة . فدخول المرأة تلك المجالات هو بداية طبيعية لتوليها المناصب العليا في مجالات عمل عديدة[2].

ولا شك في أن المرأة لها دور تنموي في العمل الاجتماعي لا يستطيع أحد إنكاره ، حيث تشارك فيه طوعاً سواء علي مستوي التنفيذ والمتابعة أو التقويم دون تدخل خارجي عن طريق تشكيل جمعيات أهلية يسجلون فيها أهدافهم بوزارة الشؤون الاجتماعية وتختلف الجهود الشعبية عن الجهود الحكومية والأهلية في كونها تحدث باستمرار وبتوجيه وإشراف محدود من وزارة الشئون الاجتماعية ، فالجهود الحكومية هي الجهود التي تقدمها الحكومة بأموالها ورجالها لمقابلة احتياجات المرأة المصرية وأسرتها ، أما الجهود الأهلية فهي تلك العمليات التي يقوم بها المواطنون طوعاً[3].

ولا ينفصل دور المرأة ومشاركتها في التنظيمات الأهلية عن وضعها في المجتمع بصورة عامة ، وهو الوضع الذي سيحدد بدوره تطور البني الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية . وإن العلاقة بينهما علاقة جدلية وتفاعلية، فمن غير المعقول أن تتطور أدوار المرأة وتتحرر وتصبح شريكاً كاملاً في المجتمع إلا إذا سمحت مرحلة تطور البني الاجتماعية والسياسية في هذا المجتمع بذلك وهي بدورها تتأثر بدرجة تحرر المرأة وتفاعلها مع حركة المجتمع[4].

---

(1) سعد أحمد الحجي ، الجمعيات النسائية الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة توثيقية ، الطبعة الأولي ، (د.ن) ، الكويت ، 2000 ، ص 18 .

(2) عادل محمد زايد ، العوامل البيئية وأثرها علي المرأة العربية وتميزها ،مرجع سابق ، ص 57 .

(3) عصام نور الدين سرية ، دور المرأة في التنمية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 53 .

(4) http://pcrp.org/esdarat6.htm1

ولما كانت قضايا المرأة نضالية بطبيعتها ، حيث إن تحقيق أهدافها يرتبط بإحداث تغير جذري في بنية المجتمع ، فإن العمل من أجلها يستلزم أن يكون جماعياً ومنظماً . ومن هنا يكتسب وضع المرأة في العمل الأهلي دلالة وأهمية خاصة[1].

ولا شك أن المنظمات الأهلية منذ نشأتها في القرن التاسع عشر وحتى الآن في حالة استجابة مباشرة لمطالب فئات هامة في المجتمع وخاصة المرأة : احتياجاتها الأساسية ، تحقيق آمالها ، تفاعل أدوارها ....إلخ . وقد حققت هذه المنظمات الأهلية انتشاراً واسعاً ولا أدل علي ذلك من زيادة حجمها ، وتنوع أنشطتها ، وظهور أنماط ومجالات جديدة تعمل كلها في مواجهة هذه الحاجات وإشباعها ، حيث أنها تقف شريكاً قوياً لمساندة دور الدولة في تحقيق أهدافها الإنمائية . ومن هنا تذهب بعض الرؤى إلي اعتبار دور الجمعيات الأهلية لا يقتصر فقط علي القيام ببعض المشروعات التي تحقق أهدافاً مادية مباشرة ذات معايير كمية ، وإنما بالأساس ، خلق وعي اجتماعي من خلالها بالتعامل مع ظواهر ومشكلات تكمن جذورها في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية[2].

ونظراً لأهمية الدور الذي تلعبه المرأة كشريك فاعل في التنمية ، تسعي هذه الدراسة إلي إلقاء الضوء علي ميدان نشط من ميادين المجتمع المدني ، وهو الجمعيات الأهلية . حيث تحاول الدراسة إلقاء الضوء علي مشاركة المرأة الفعالة في العمل الأهلي التطوعي ، ورصد مدي التقدم الذي حققته في هذا الميدان من خلال الدراسة التحليلية لأدوار المرأة داخل هذه الجمعيات .

(1) سماء سليمان ، المرأة في مجلس دول التعاون الخليجي ، مرجع سابق ، ص 86 .

(2) عزة أحمد عبد المجيد صيام ، المرأة والمجتمع المدني في مصر دراسة سوسيولوجية تحليلية لأدوار المرأة في الجمعيات الأهلية بمدينة القاهرة ، مرجع سابق ، ص 15 .